الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

اسم المادة: النظم السياسية

اسم الدكتور: الدكتور محمد علي المليجي

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

مخطط المادة العلمية

أولاً- المقدمة.

ثانياً- النظام الملكي.

ثالثاً- النظام الجمهوري.

رابعاً- النظام البرلماني.

المقدمة:

النظام السياسي في العلوم السياسية هو عملية اتخاذ القرارات الحكومية الرسمية. وعادة ما تتم مقارنته بالنظام القانوني والنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والأنظمة الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك، فإن هذه نظرة مبسطة للغاية لنظام أكثر تعقيدًا للفئات التي تنطوي على أسئلة من يجب أن تكون له السلطة وما يجب أن يكون عليه تأثير الحكومة على شعبها واقتصادها.

ووفقا لديفيد ايستون، «يمكن تصنيف النظام السياسي على أنه التفاعلات التي من خلالها يتم تخصيص القيم بشكل رسمي للمجتمع».

النظام السياسي هو نظام اجتماعي يقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استنادا إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها - منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة والعمل على الحد من التناقضات الاجتماعية.

والنظام السياسي: في صورته السلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها أي كل سياسي داخل أي بناء اجتماعي.

والنظام السياسي: في صورته الهيكلية والمؤسسية أو التنظيمية فهو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

المقدمة

وخلاصة القول أن نظرية الأنظمة في العلوم السياسية هي نظرة شاملة نوعًا ما ومجردة إلى حد كبير للسياسات، وتتأثر بعلم القيادة والتحكم (السبرانية). وأول مَن تبنى نظرية الأنظمة في العلوم السياسية هو دافيد إيستون في عام 1953.

النظام الملكي

تعريف الملكية:

الملكية شكل من أشكال الحكم، يكون فيه (الملك) حاكمًا للمملكة حتى الموت أو التنازل عن العرش. تختلف قوة السلطة الحاكمة للملك من حيث نوع الملكية، فهناك ملكية رمزية متمثلة في الملكية الجمهورية، مثل المملكة المتحدة. وملكية مُقيَّدة متمثلة في الملكية الدستورية، مثل الكويت. وملكية مُستبدة متمثلة في الملكية المطلقة، وهي النوع الذي يجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مثل السعودية. وفي معظم الأحيان تكون الملكية بالوراثة، ولكن تعتمد أنواع من الممالك في اختيار ملكها على الانتخاب، وتعلن عن ملكيته بنفسها. وعلى الرغم من أن الحكومة الأرستقراطية (حكومة النبلاء) ليست مرتبطة بشكل أصيل بالملكية، فهي مجموعة من الأشخاص الذين يختارون من بينهم ملكًا ليتولى زمام السلطة، ويشغل النبلاء المؤسسات الدستورية الأخرى (مثل المحاكم)، ما يُكسب الملكية عناصر الحكومات الأوليغاركية.

يُمكن أن يكون للحكومة الملكية كيان سياسي مُحدد، سواء كحكومة ملكية فيدرالية أو كمملكة مركزية عن طريق تحالفات شخصية بين الملوك وبعضها، أو كمملكة خاضعه لقوة أكبر منها كإمبراطورية، ويُعلن عن سلطات وقوانين الحكومة الملكية ويتم الاعتراف بها من خلال عدة أوجه، كالشارات التي يحصل عليها الملك، والألقاب الملكية التي يظفر بها، فعلى سبيل المثال يُمكن أن يحمل الملوك ألقابًا مثل الملك أو الملكة أو الإمبراطور أو خان أو الخليفة أو القيصر أو السلطان، ويمكن ربط تلك الألقاب بأقاليم جغرافية مثل إمبراطور اليابان، أو تُربط بالشعوب مثل ملك البلجيكيين. والبديل الرئيسي للحكومة الملكية في العصر الحديث هي الجمهورية.

النظام الملكي

الحكومات الملكية الحالية:

توجد اليوم 44 دولة، وما يقرب من نصف مليار نسمة في العالم تحت سيطرة الحكم الملكي، وتقسم كالآتي:

1- تحالف إقليم الكومنولث: الملك تشارلز الثالث هو الملك الدستوري لتحالف إقليم الكومنولث، الذي يضم خمسة عشر دولة وإقليمًا، وهي (أنتيغوا وباربودا، أستراليا، باهاماس، بليز، كندا، غرينادا، جاميكا، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، سانت كيتيس ونفيس، سانت لوسيا، سانت فينسنت والغرنادين، جزر سليمان، توفالو، المملكة المتحدة الإنجليزية، وإيرلندا الشمالية).

نشأ هذا التحالف من الإمبراطورية البريطانية بعد تفككها لعدة دول، لكل منها سيادة مستقلة، ولكن يظل الملك تشارلز الثالث الحاكم لتلك البلاد، وعلى الرغم من ذلك فتلك الملكية خير مثال على الملكية الدستورية، إذ تتحدد سلطات الملك وفقًا للدستور أو قد يكون دورهُ شرفيًا كممثل في الاحتفالات والمناسبات. والملك هو رئيس الكنيسة الإنجليلية الإنجليزية الرسمية بالمملكة المتحدة، لكن باقي دول التحالف لا تملك كنيسة رسمية خاصة بها.

النظام الملكي

2- ممالك دستورية أوروبية أخرى: توجد بعض الدول الأوروبية التي تتمتع بحكم دستوري في ظل وجود الملك ذو الدور الشرفي المحدود، وهي (إمارة أندورا، مملكة بلجيكا، مملكة الدنمارك، دوقية لوكسمبورغ الكبرى، مملكة هولندا، مملكة النرويج، مملكة إسبانيا، مملكة السويد)، وتوجد كنيسة رسمية تمثل الديانة المسيحية كدين رئيسي لتلك البلاد، فممالك النرويج، والسويد، والدنمارك تتبع المسيحية البروتستانتية وخصوصًا المذهب اللوثري، بينما إمارة أندورا تتبع الكاثوليكية الرومانية. إسبانيا وبلجيكا وهولندا لا تملك ديانة رسمية، أما لوكسمبورغ وعلى الرغم من أن غالبيتها تتبع الرومانية الكاثوليكية، فيها خمس ديانات رسمية (الكاثوليكية الرومانية، البروتستانتية، الأرثوذكسية اليونانية، اليهودية، الإسلام)، وتتمتع كل ديانة منها بعدة مميزات، مثل دفع الدولة لرواتب رجال الدين لكل ديانة.

تعد أندورا حكومة ملكية فريدة من نوعها بين كل الحكومات الملكية القائمة، ويشارك في حكمها رئيس فرنسا، وأسقف أبرشية أورغل، وبناء على هذا، تتمتع أندورا بشروط ملكية فريدة، فمثلًا لا يوجد أمير لها من أصل أندوري، ويُنتخب الأمير بواسطة شعب آخر غير شعب أندورا (كالشعب الفرنسي مثلًا)، لأن الشعب الأندوري لا يملك حق التصويت في أي انتخابات ولا حتى الانتخابات الفرنسية، ويُعين أسقف أبرشية أورغل بواسطة بابا الفاتيكان

النظام الملكي

3- ممالك أوروبية، للملك فيها صلاحيات كبيرة: توجد ممالك دستورية ولكن يحتفظ فيها الملك بصلاحيات دستورية كبيرة، مثل مملكة ليختنشتاين، وإمارة موناكو. أعطى استفتاء أُجري عام 2003 أمير ليختنشتاين سلطة الاعتراض على أي قانون ينصه البرلمان، والأمر سواء، فالبرلمان يستطيع الاعتراض على أي قرار أو قانون يتخذه الأمير، فلوَّح الأمير (لويس عام 2011 باستخدام حق النقض ضد الاستفتاء على قانون يبيح الإجهاض، ما أصاب الشعب بالدهشة لأنها كانت المرة الأولى التي يستخدم فيها الأمير تلك الصلاحية. ويمكن للأمير تعيين أو فصل أي عضو برلماني أو أي موظف حكومي، وبالرغم من ذلك فملكيته ليست مطلقة، ويمكن للشعب إجراء استفتاء لعزل الأمير.

يتمتع أمير موناكو بسلطات أقل من نظيره في ليختنشتاين، ولا يمكنه فصل أو تعيين أي عضو برلماني أو موظف حكومي من منصبه، ولكن يُمكنه انتخاب رئيس الوزراء، ومستشاريه، والقضاة. ويتمتع أمير موناكو ألبرت الثاني، وأمير ليختنشتاين هانس آدم الثاني بقوة كبيرة من الناحية النظرية في دولهم الصغيرة، لكن تلك القوة ضئيلة مقارنة مع ملوك الدول الإسلامية، ولديهم أراض وشركات واستثمارات.

النظام الجمهوري

تعريف النظام الجمهوري: النظام الجمهوري هي نظام حكم يُختار فيه الحاكم (ويسمى عادة رئيس الجمهورية) من قبل الشعب بشكل مباشر كما هو الحال في اليمن والولايات المتحدة وتركيا ومصر، أو من قبل البرلمان المنتخب من الشعب كما هو الحال في العراق.

يمكن أن تتنوع تفاصيل تنظيم الحكم الجمهوري بشكل كبير. كما يدرس تنظيم الدولة ومن ضمنها الجمهورية في فروع النظرية السياسية والعلوم السياسية، حيث يستخدم مصطلح جمهورية فيها بشكل عام للإشارة للدولة التي تعتمد فيها القوة السياسية للدولة على الموافقة - التي تكون اسمية - للشعب المحكوم.

رئاسة الدولة: في معظم الجمهوريات الحديثة يسمى رأس الدولة «رئيس». وفي الجمهوريات التي تكون ديمقراطية أيضا، يتم تعيين رأس الدولة نتيجة لانتخابات، قد تكون هذه الانتخابات غير مباشرة: حيث يقوم البرلمان منتخب من قبل الشعب باختيار رأس الدولة. وفي مثل هذا النظام يكون عادة فترة حكم الرئيس من 4 إلى 6 سنوات، وفي بعض البلدان يحدد الدستور عدد الدورات التي يسمح فيها لذات الشخص بأن ينتخب كرئيس.

إذا كان رئيس الجمهورية هو ذاته رئيس الحكومة، يسمى هذا النظام بالنظام الرئاسي (مثال: الولايات الأمريكية المتحدة). وفي الأنظمة شبه الرئاسية، يكون رئيس الدولة ليس ذاته رئيس الحكومة، وفي تلك الحالة يطلق على رئيس الحكومة اسم رئيس الوزراء.

النظام الجمهوري

ويعتمد إذا ما كان للرئيس مهام محددة (مثال: دور استشاري في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات)، يمكن أن يجعل ذلك من دور الرئيس شكليًا ودوره دور تكلفي واحتفالي. ويكون رئيس الوزراء مسؤولًا عن الإدارة السياسية والحكومة المركزية. وبالاعتماد على القواعد المتبعة لتعيين الرئيس وقائد الحكومة، يمكن لبعض هذه الدول أن يكون فيها وضع سياسي بحيث يكون لرئيس الدولة ولرئيس الوزراء انتماءات سياسية متضادة: ففي فرنسا، أصبح رئيس الدولة ذو انتماء سياسي مضاد لذلك الذي لأعضاء المجلس الوزاري، ويسمى هذا الوضع (بالإنجليزية: cohabitation) أي التعايش أو الوجود المشترك. في دول كألمانيا والهند، يجب أن يكون الرئيس بالضرورة غير حزبي.

في بعض الدول، كسويسرا وسان مارينو، لا يكون رأس الدولة فرد واحد، ولكن مجلس أو لجنة من عدة أشخاص يشغلون ذلك المنصب. وكان للجمهورية الرومانية مستشاران، يعينان لمدة سنة من قبل مجلس الشيوخ. وخلال ذلك العام من الاستشارية، يكون كل من المستشاران راسا للدولة بشكل دوري ولمدة شهر، وبالتالي يتبادل المستشاران منصبي (بالإنجليزية: (Consul maior) المستشار في موقع السلطة) ومنصب (بالإنجليزية: (Consul suffectus) المستشار غير الحاكم، ولكن ببعض المراقبة على عمل المستشار في موقع السلطة) خلال فترة دورتهما المشتركة.

النظام الجمهوري

ويمكن أن تكون قيادة الجمهوريات بيد رأس الدولة والذي له العديد من صفات الحاكم المطلق (الملك): ولا يقتصر الأمر فقط على أن بعض الجمهوريات تعين رئيسًا لها مدى حياته، وتعطي لمثل هذا الرئيس سلطة أكبر من المعتاد في الديمقراطيات التمثيلية، ومثال على ذلك الجمهورية العربية السورية في الفترة اللاحقة لتسعينات القرن الماضي، حيث ظهر أن الرئاسة الجمهورية يمكن أن تتحول إلى شكل وراثي. وعلى سبيل المثال يختلف المؤرخون عندما يطرح سؤال «متى تحولت الجمهورية الرومانية إلى إمبراطورية رومانية؟»، ويعود سبب هذا الخلاف إلى أن الأباطرة الرومان الأوائل أعطوا سلطة رئاسة الدولة تدريجيًا ضمن نظام حكومي لم يختلف كثيرًا عن ذلك الذي كان في الجمهورية الرومانية.

وبشكل مشابه، إذا أخذنا التعريف الفضفاض للجمهورية المذكور أعلاه («الجمهورية وبحسب تعريف فضفاض هي دولة أو بلد يقودها أناس لا يبنون قوتهم السياسية على أي مبدأ أو قوة خارج سيطرة أو إرادة سكان تلك الدولة أو البلد.»)، فإن دولًا تصنف عادة كدول ذات نظام حكم ملكي يمكن أن يكون لها العديد من الصفات المميزة للجمهوريات. فالقوة السياسية للملك قد تكون معدومة، ويكون محدودًا بوظيفة شعائرية احتفالية بحتة أو يمكن أن يمتد دور الشعب إلى حد إمكانهم تغيير ملكهم.

تاريخ النظام الجمهوري

صحيحٌ أن مصطلح جمهورية نشأ وتطور في عصور اليونان وروما القديمة، كما ذكر أرسطو، لكن ثبت وجود تاريخ طويل للدول ذات الدساتير المتنوّعة، ليس فقط في اليونان بل في الشرق الأوسط أيضًا. بعد الفترة الكلاسيكية، وخلال القرون الوسطى، نشأت العديد من المُدن ذات السيادة، مثل مدينة البندقية.

1- الجمهوريات الكلاسيكية: بكل تأكيد يختلف الشكل المعاصر للجمهورية عن أنواع الجمهوريات التي وُجدت في العالم القديم. ولكن كان هناك عددٌ من الدول في الفترة الكلاسيكية وما زال يُطلق عليها إلى اليوم تسمية جمهوريات. كان من هذه أثينا القديمة والجمهورية الرومانية. بسبب اختلاف طبيعة وهيكلية الحكم في هذه الدول عن مثيلاتها في عالمنا المعاصر، يوجد خلافٌ قائمٌ عن المدى الذي يصحّ فيه اعتبار الجمهوريات المنتمية للعصور القديمة، وجمهوريات القرون الوسطى، والجمهوريات المعاصرة ذات امتدادٍ تاريخي متّصل.

على أيّ حال، فما لا خلاف فيه هو أنّ الفلسفة السياسية للجمهوريات القديمة تركت أثرًا على الفكر الجمهوري خلال القرون اللاحقة. ارتكز الفلاسفة والسياسيّون الداعون للنظام الجمهوري، مثل ميكيافيلي، ومونتسكيو، وآدامز، وماديسون على المصادر الإغريقية والرومانيّة، والتي أعطت وصفًا لعدّة أشكال من أنظمة الحكم.

عبر التاريخ، تعرّضت الجمهوريات الكلاسيكية للغزو الإمبراطوري الخارجي، أو تحوّلت هي نفسها إلى إمبراطوريات. ضمّت الإمبراطورية المقدونية التي بناها الإسكندر المقدوني معظم الجمهوريات الإغريقية.

تاريخ النظام الجمهوري

2- جمهوريات شبه القارة الهندية: تنحدرُ المؤسسات الجمهورية المبكّرة هنا من تجمّعات النسّاك والعبّاد المتديّنين غانا سانغا، والتي وُجدت على الغالب في القرن السادس قبل الميلاد على أبعد تقدير، وتواصلت في بعض مناطق الهند حتى القرن الرابع الميلادي. لا توجد مصادر تاريخية ثابتة بخصوص هذه الفترة. يذكر المؤرخ الإغريقي تيودور الصقلي، والذي كتب بعد قرنين من غزو الإسكندر المقدوني للهند، يذكر أنّ بعض الدول المستقلة والديمقراطية وجدت في الهند، دون أن يقدم تفاصيل أوفى.

3- الجمهوريات التجارية: في أواخر القرون الوسطى، ظهرت في أوروبا جمهوريات جديدة عندما اتخذت بعض الدويلات الصغيرة لنفسها نظام حكم جمهوري. كانت هذه عبارةَ عن دويلاتٍ تجارية صغيرة نسبيًا، ولكن ثرية، مثل الدويلات المدنية الإيطالية والرابطة الهانزيّة (شمال ألمانيا)، والتي كانت فيها طبقة التجار تتمتع بالسلطة. ازدهرت في أوروبا بأسرها طبقة التجّار التي نمت في المدن التجارية. رغم ثراء هؤلاء التجار، فهم لم يتمتعوا بأي سلطة في النظام الإقطاعي الذي هيمن عليه ملّاك الأراضي الريفيون، لذلك راح التجّار يدافعون عن امتيازاتهم وسلطاتهم المكتسبة حديثًا.

في الدول ذات أنظمة الحُكم المركزي، كفرنسا وإنجلترا، لم تُمنح المدن سوى دساتير محدودة النطاق. كان الأمر مختلفًا في الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والتي كانت تُحكم بصورةٍ فضفاضة، إذ أصبحت 51 من أكبر المدن فيها إمبراطوريات حرّة (مدنًا ذات حكم ذاتي)، وتبنّى العديد منها نظام الحكم الجمهوري.

النظام البرلماني

تعريف النظام البرلماني: النظام البرلماني هو نظام حكم يُشكل فيه الوزراء في الفرع التنفيذي من البرلمان، ويكون مسؤولًا أمام هذه الهيئة، بحيث أن السلطتين التنفيذية والتشريعية متشابكة. في مثل هذا النظام، يكون رئيس الحكومة بطبيعة الحال الرئيس التنفيذي وكبير البرلمانيين على حد سواء. تتميز النظم البرلمانية بفصل غير واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يؤدي إلى مجموعة مختلفة من الضوابط والتوازنات بالمقارنة مع تلك التي وجدت في نظام رئاسي. وعادة ما يكون هناك تمييز واضح في النظم البرلمانية بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، فيكون رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء، ويكون وضع رئيس الدولة في كثير من الأحيان صورياً، هو في الأغلب إما رئيس (منتخب شعبياً أو إما من قبل البرلمان) أو عاهل وراثي (غالباً ملكية دستورية).

يمكن تصنيف الحكومات طبقا لخمسة أصناف في النظام البرلماني:

1- الحكومة الفريدة المشكلة من حزب برلماني واحد،

2-حكومة أغلبية حيث يشكل حزب الأغلبية الذي يشغل أكثر من نصف مقاعد البرلمان الحكومة،

3-حكومة أقلية، إذا لم تكن الحكومة حاصلة على نصف مقاعد البرلمان، ولكن يؤيدها من أعضاء البرلمان (لأحزاب مختلفة) عدد يزيد عن نصف المقاعد.

النظام البرلماني

4-حكومة مركزة ، وهي تحوي أعضاء من جميع الأحزاب الموجودة في البرلمان.

5-حكومة ائتلافية ، وهي حكومة مشكلة من بين أعضاء حزبين أو أكثر ولكنها لا تشمل جميع الأحزاب، لبلوغ تأييد أكثر من نصف أعضاء البرلمان.

النظام البرلماني

التبني الدولي للنظام البرلماني

تبنت دول أخرى بشكل تدريجي ما أصبح يسمى نموذج وستنستر للحكم، مع وجود مسؤول تنفيذي مسؤول أمام البرلمان، باسم رئيس الدولة، يمارس سلطات مخولة اسميًا لرئيس الدولة. ومن هنا جاء استخدام عبارات مثل حكومة صاحبة الجلالة أو حكومة صاحب السمو. أصبح هذا النظام سائدًا خصوصًا في المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية القديمة، والتي سن البرلمان البريطاني العديد منها، مثل أستراليا ونيوزيلندا وكندا والدولة الأيرلندية الحرة واتحاد جنوب إفريقيا. تغيرت بعض هذه البرلمانات، أو تطورت في البداية بشكل منفصل عن النموذج البريطاني الأصلي. فمثلًا يشبه مجلس الشيوخ الأسترالي منذ إنشائه مجلس الشيوخ الأمريكي بشكل أكبر من مجلس اللوردات البريطاني، بينما لا يوجد منذ عام 1950 مجلس شيوخ في نيوزيلندا.

النظام البرلماني

ويمكن القول أن اليوم أصبحت الديمقراطية والبرلمانية سائدة بشكل متزايد في أوروبا في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، فقد فرضها المنتصرون الديمقراطيون جزئيًا، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا، على البلدان المهزومة وخلفائها، خاصة جمهورية فايمار الألمانية وجمهورية النمسا الجديدة. زاد التحضر في القرن التاسع عشر والثورة الصناعية والحداثة من قوة نضال اليسار السياسي من أجل الديمقراطية والنزعة البرلمانية لفترة طويلة. كان يُنظر إلى الإصلاحات الديمقراطية في أوقات التطرف في نهاية الحرب العالمية الأولى، غالبًا على أنها وسيلة لمواجهة التيارات الثورية الشعبية.

النهاية

شـــكـــراً لـــحـــســـن اســـتـــمـــاعـــكـــم